

يوليو 2025م



غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER



تقرير حول

تنافسية وأداء الاقتصاد السعودي في ضوء المؤشرات الدولية



قطاع تطوير الأعمال | مركز الاستثمار والدراسات
جميع الحقوق محفوظة ©

إخلاء مسؤولية

إخلاء مسؤولية

أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

القسم الأول
التعريف بالتنافسية الدولية
ومحدداتها

التعريف بالتنافسية

يعد مفهوم التنافسية من المفاهيم التي لا تزال غير معرفة بشكل واضح ودقيق، إذ تتراوح بين مفهوم ضيق يركز على تنافسية الأسعار والتجارة الخارجية ومفهوم أكثر شمولاً يتضمن الانتاجية الكلية ومستوى المعيشة والنمو الاقتصادي.

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التنافسية الدولية بأنها القدرة على انتاج السلع والخدمات التي تواجه المنافسة والمزاحمة الخارجية مع الحفاظ على توسيع وزيادة الدخل المحلي الحقيقي، وزيادة نصيبها السوقي في الأسواق الدولية.

أنواع التنافسية

- **التنافسية السعرية:** يركز هذا النوع من التنافسية على التنافسية في التكاليف.
- **التنافسية النوعية:** يسمى هذا النوع بالتنافسية التقنية، حيث تركز على الاهتمام بالابتكار والبحث والتطوير لرفع معدلات الانتاجية بالاقتصاد الوطني وزيادة تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية.
- **تنافسية النتائج:** يشير هذا النوع إلى تقييم تنافسية الاقتصاد بالنظر إلى مؤشرات الأداء للاقتصاد الكلي، وعدم الاقتصار في التقييم على تنافسية التكاليف أو النوعية.
- **التنافسية الأكثر شمولاً:** يعد هذا النوع أكثر شمولاً واتساعاً مقارنة بالأنواع سالفه الذكر، حيث انه لا يقتصر فقط على التنافسية السعرية وانخفاض تكاليف الانتاج أو التنافسية النوعية أو مستوى العجز في الميزان الجاري، بل بالإضافة إلى جميع هذه المؤشرات يأخذ في الاعتبار مستوى معيشة المواطنين ورأس المال البشري والتعليم والصحة ومدى تطور أسواق السلع والعمل وأسواق المال والابتكار وغيرها من المتغيرات، ولذلك يسمى هذا النوع بتنافسية ما وراء الناتج - Beyond GDP Competitiveness.

التعريف بالتنافسية الدولية ومحدداتها

محددات التنافسية

مؤشر الأداء الاقتصادي: ويشمل المؤشرات الفرعية التالية:

- مؤشر الاقتصاد المحلي.
- مؤشر حرية التجارة الدولية.
- مؤشر الاستثمار الأجنبي.
- معدل البطالة.
- معدل الأسعار.



مؤشر التطور الرقمي: يعتبر التطور والتقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي تساهم في تحسن مؤشرات الانتاجية والتنافسية والربحية للمنشآت وكذلك الاقتصاد القومي ويشمل المؤشرات الفرعية التالية:-

- التطور المعرفي.
- التطور التكنولوجي.
- الجاهزية المستقبلية.



مؤشر فعالية أداء قطاع الأعمال: تعد درجة تطور ممارسات الأعمال من المحددات الهامة للقوة التنافسية للاقتصاد القومي ويشمل المؤشرات الفرعية التالية:-

- الإنتاجية والفعالية في قطاع الأعمال.
- أداء سوق العمل.
- تطور القطاع المالي.
- تطور ممارسات الأعمال.
- قيم واتجاهات قطاع الأعمال.



مؤشر فعالية الأداء الحكومي: تلعب السياسات الاقتصادية للحكومة دوراً كبيراً في تعزيز استقرار المؤشرات الاقتصادية، ويشمل المؤشرات الفرعية التالية

- سياسات المالية العامة.
- السياسات الضريبية.
- البنية المؤسساتية.
- تنظيم قطاع الأعمال.
- البنية الاجتماعية.



تابع - التعريف بالتنافسية الدولية ومحدداتها

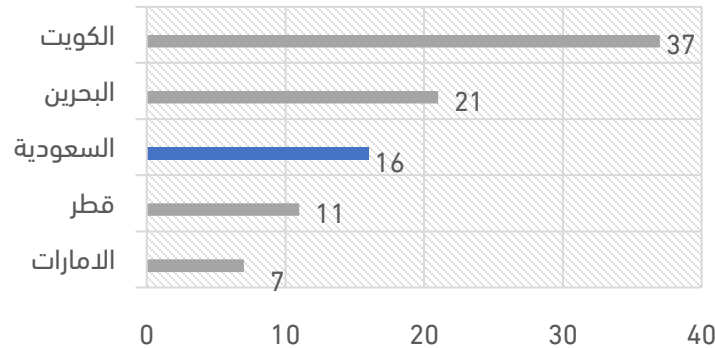
القسم الثاني
مؤشرات الأداء لتنافسية
الاقتصاد السعودي

ترتيب المملكة بمؤشر القوة التنافسية بشكل عام

تطور الترتيب العالمي للمملكة في مؤشر التنافسية العام بين عامي 2020م و2024م

المؤشر	الترتيب العالمي عام 2020م	الترتيب العالمي عام 2024م
المؤشر العام	24	16

ترتيب السعودية في مؤشر التنافسية العالمية العام مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2024م



Source: World Competitiveness Center, Global Competitiveness Report 2024.

مؤشر القوة التنافسية بشكل عام

جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الـ 16 بالمؤشر العالمي للتنافسية من ضمن 67 دولة في عام 2024م، بينما جاءت في المركز الثالث بعد الإمارات وقطر، وفقاً لدرجة تنافسيتهما مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي في العام نفسه.

قفز ترتيب المملكة من المرتبة 24 على مستوى العالم في العام 2020م إلى المرتبة 16 في العام 2024م، وهذا تحسن كبير في تنافسية المملكة عالمياً.

مؤشرات الأداء لتنافسية الاقتصاد السعودي

تابع - مؤشرات الأداء لتنافسية الاقتصاد السعودي

مؤشر الأداء الاقتصادي

جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الـ 15 بالمؤشر العالمي للتنافسية في محور الأداء الاقتصادي من ضمن 67 دولة في عام 2024م، بينما جاءت في المركز الثالث بعد الإمارات وقطر في العام نفسه، وفقاً لدرجة تنافسيتها في هذا المحور مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي.

قفز ترتيب المملكة في مؤشر الأداء الاقتصادي من المرتبة 20 على مستوى العالم في العام 2020م إلى المرتبة 15 في العام 2024م، مما يشير إلى فعالية السياسات الحكومية في زيادة تنافسية اقتصاد المملكة عالمياً.

تراوح ترتيب المملكة العربية السعودية العالمي في فروع محور الأداء الاقتصادي بين المرتبة 11 والمرتبة 32، حيث حلت المملكة في المركز الـ 11 في مؤشر مؤشر معدل الأسعار على مستوى العالم في عام 2024م، بينما حلت في المركز الـ 32 في محور مؤشر حرية التجارة.

تطور الترتيب العالمي للمملكة في مؤشر الأداء الاقتصادي بين عامي 2020م و2024م

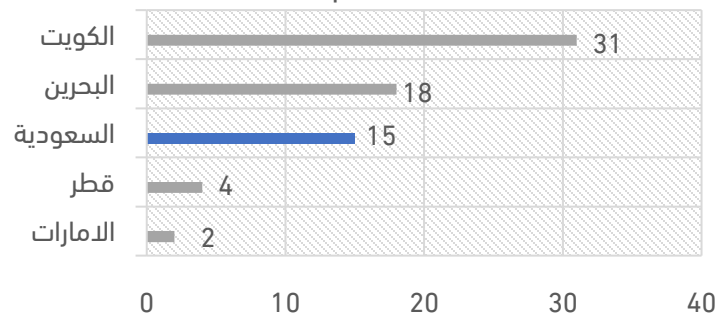
المؤشر	الترتيب العالمي عام 2020م	الترتيب العالمي عام 2024م
مؤشر الأداء الاقتصادي	20	15

ترتيب المملكة بمؤشر الأداء الاقتصادي

الترتيب العالمي للمملكة في المؤشرات الفرعية لمؤشر الأداء الاقتصادي عام 2024م

المؤشر	الترتيب العالمي عام 2024م
مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي العام	15
مؤشر الاقتصاد المحلي	31
مؤشر حرية التجارة الدولية	32
مؤشر الاستثمار الأجنبي	20
مؤشر معدل البطالة	26
مؤشر معدل الأسعار	11

ترتيب السعودية في مؤشر التنافسية في محور الأداء الاقتصادي مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2024م



Source: World Competitiveness Center, Global Competitiveness Report 2024.

تابع - مؤشرات الأداء لتنافسية الاقتصاد السعودي

مؤشر فعالية الأداء الحكومي

جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الـ 12 بالمؤشر العالمي للتنافسية في محور الأداء الحكومي من ضمن 67 دولة في عام 2024م، بينما جاءت في المركز الثالث بعد الإمارات وقطر في العام نفسه، وفقاً لدرجة تنافسيتها في هذا المحور مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي.

قفز ترتيب المملكة في مؤشر فعالية الأداء الحكومي من المرتبة 22 على مستوى العالم في العام 2020 م إلى المرتبة 12 في العام 2024م، مما يشير إلى فعالية السياسات الحكومية في زيادة تنافسية اقتصاد المملكة عالمياً.

تراوح ترتيب المملكة العربية السعودية العالمي في فروع محور فعالية الأداء الحكومي بين المرتبة 9 والمرتبة 46، حيث حلت المملكة في المركز الـ 9 في مؤشر سياسات الضريبة على مستوى العالم في عام 2024م، بينما حلت في المركز الـ 46 في محور مؤشر تطور البنية الاجتماعية.

تطور الترتيب العالمي للمملكة في مؤشر الأداء الحكومي بين عامي 2020م و2024م

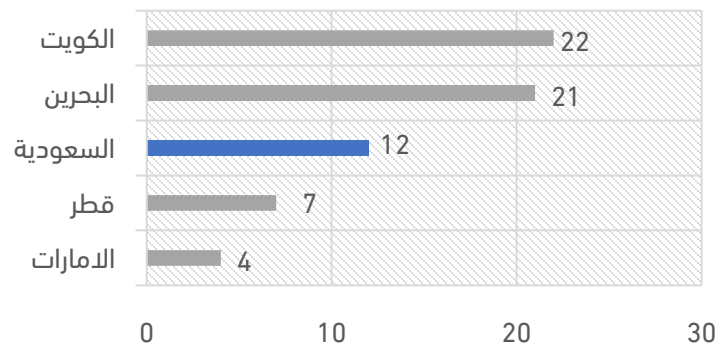
المؤشر	الترتيب العالمي عام 2020م	الترتيب العالمي عام 2024م
مؤشر الأداء الحكومي	22	12

ترتيب المملكة بمؤشر فعالية الأداء الحكومي

الترتيب العالمي للمملكة في المؤشرات الفرعية لمؤشر فعالية الأداء الحكومي عام 2024م

المؤشر	الترتيب العالمي عام 2024م
مؤشر الأداء فعالية الأداء الحكومي العام	12
مؤشر سياسات المالية العامة	10
مؤشر السياسات الضريبية	9
مؤشر البنية المؤسسية	20
مؤشر تنظيم قطاع الأعمال	15
مؤشر تطور البنية الاجتماعية	46

ترتيب السعودية في مؤشر التنافسية في محور الأداء الحكومي مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2024م



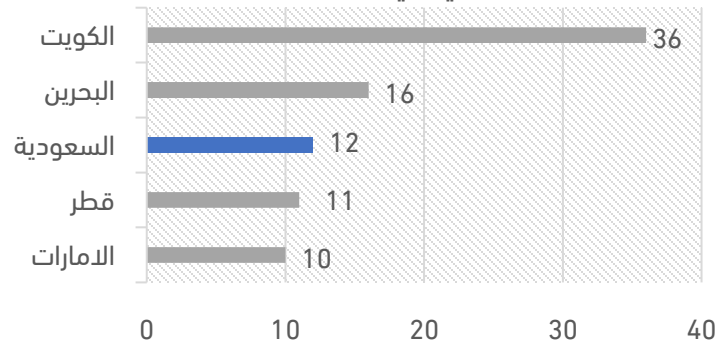
Source: World Competitiveness Center, Global Competitiveness Report 2024.

ترتيب المملكة بمؤشر فعالية أداء قطاع الأعمال

الترتيب العالمي للمملكة في المؤشرات الفرعية لمؤشر فعالية أداء قطاع الأعمال عام 2024م

المؤشر	الترتيب العالمي عام 2024م
مؤشر فعالية أداء قطاع الأعمال	12
مؤشر الإنتاجية والفعالية في قطاع الأعمال	21
مؤشر أداء العمالة	5
مؤشر أداء التمويل	22
مؤشر تطور ممارسات الأعمال	20
مؤشر قيم واتجاهات قطاع الأعمال	4

ترتيب السعودية في مؤشر التنافسية في محور فعالية أداء قطاع الأعمال مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2024م



Source: World Competitiveness Center, Global Competitiveness Report 2024.

مؤشر فعالية أداء قطاع الأعمال

جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الـ 12 بالمؤشر العالمي للتنافسية في محور فعالية أداء قطاع الأعمال من ضمن 67 دولة في عام 2024م، بينما جاءت في المركز الثالث بعد قطر والإمارات في العام نفسه، وفقاً لدرجة تنافسيتها في هذا المحور مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي.

قفز ترتيب المملكة في مؤشر فعالية أداء قطاع الأعمال من المرتبة 19 على مستوى العالم في العام 2020م إلى المرتبة 12 في العام 2024م، مما يشير إلى ارتفاع فعالية أداء قطاع الأعمال على المستوى العالمي.

تراوح ترتيب المملكة العربية السعودية العالمي في فروع محور فعالية أداء قطاع الأعمال بين المرتبة 4 والمرتبة 22، حيث حلت المملكة في المركز الـ 4 في مؤشر قيم واتجاهات قطاع الأعمال على مستوى العالم في عام 2024م، بينما حلت في المركز الـ 22 في محور مؤشر أداء التمويل.

تطور الترتيب العالمي للمملكة في مؤشر أداء قطاع الأعمال بين عامي 2020م و2024م

المؤشر	الترتيب العالمي عام 2020م	الترتيب العالمي عام 2024م
مؤشر فعالية أداء قطاع الأعمال	19	12

تابع - مؤشرات الأداء لتنافسية الاقتصاد السعودي

تابع - مؤشرات الأداء لتنافسية الاقتصاد السعودي

مؤشر البنية التحتية

جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الـ 34 بالمؤشر العالمي للتنافسية في محور البنية التحتية من ضمن 67 دولة في عام 2024م ، بينما جاءت المملكة في المركز الثالث بعد الإمارات وقطر في العام نفسه، وفقاً لدرجة تنافسيتها في هذا المحور مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي.

قفز ترتيب المملكة في مؤشر البنية التحتية من المرتبة 36 على مستوى العالم في العام 2020 م إلى المرتبة 34 في العام 2024م، مما يشير إلى فعالية السياسات الحكومية في تحسين البنية التحتية في المملكة.

تراوح ترتيب المملكة العربية السعودية العالمي في فروع محور البنية التحتية بين المرتبة 9 والمرتبة 48، حيث حلت المملكة في المركز الـ 9 في مؤشر البنية التحتية الأساسية على مستوى العالم في عام 2024م، بينما حلت في المركز الـ 48 في محور مؤشر الصحة والبيئة.

تطور الترتيب العالمي للمملكة في مؤشر البنية التحتية بين عامي 2020م و2024م

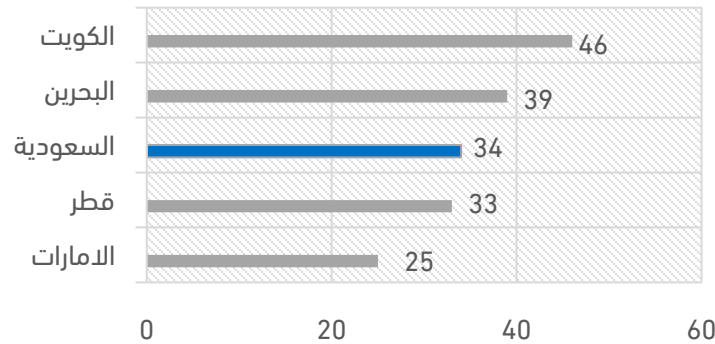
المؤشر	الترتيب العالمي عام 2020م	الترتيب العالمي عام 2024م
مؤشر البنية التحتية	36	34

ترتيب المملكة بمؤشر البنية التحتية

الترتيب العالمي للمملكة في المؤشرات الفرعية لمؤشر البنية التحتية عام 2024م

المؤشر	الترتيب العالمي عام 2024م
مؤشر البنية التحتية بشكل عام	34
مؤشر البنية التحتية الأساسية	9
مؤشر البنية التحتية التكنولوجية	33
مؤشر البنية التحتية العلمية	38
مؤشر الصحة والبيئة	48
مؤشر التعليم	38

ترتيب السعودية في مؤشر التنافسية في محور البنية التحتية مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2024م



Source: World Competitiveness Center, Global Competitiveness Report 2024.



تابع - مؤشرات الأداء لتنافسية الاقتصاد السعودي

مؤشر التطور الرقمي

جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الـ 27 بالمؤشر العالمي للتنافسية في محور التطور الرقمي من ضمن 67 دولة في عام 2024م، بينما جاءت المملكة في المركز الثالث بعد الإمارات وقطر في العام نفسه، وفقاً لدرجة تنافسيتها في هذا المحور مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي.

قفز ترتيب المملكة في مؤشر التطور الرقمي من المرتبة 34 على مستوى العالم في العام 2020 م إلى المرتبة 27 في العام 2024م، مما يشير إلى فعالية السياسات الحكومية في تحسين أداء التطور الرقمي في المملكة.

تراوح ترتيب المملكة العربية السعودية العالمي في فروع محور التطور الرقمي بين المرتبة 27 والمرتبة 28، حيث حلت المملكة في المركز الـ 27 في مؤشر التطور المعرفي والتطور التكنولوجي على مستوى العالم في عام 2024م، بينما حلت في المركز الـ 28 في محور مؤشر الجاهزية المستقبلية.

تطور الترتيب العالمي للمملكة في مؤشر التطور الرقمي بين عامي 2020م و2024م

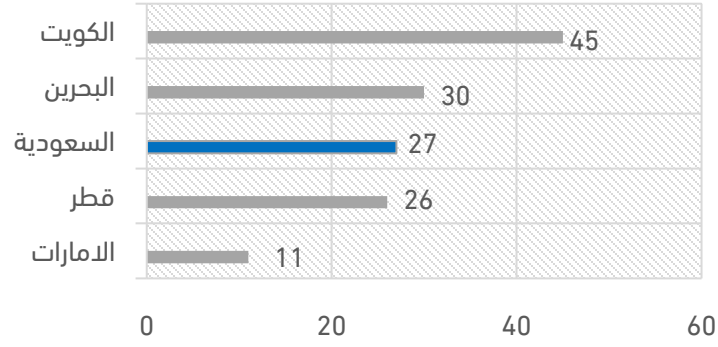
المؤشر	الترتيب العالمي عام 2020م	الترتيب العالمي عام 2024م
مؤشر التطور الرقمي	34	27

ترتيب المملكة بمؤشر التطور الرقمي

الترتيب العالمي للمملكة في المؤشرات الفرعية لمؤشر التطور الرقمي عام 2024م

المؤشر	الترتيب العالمي عام 2024م
مؤشر التطور الرقمي بشكل عام	27
مؤشر التطور المعرفي	27
مؤشر التطور التكنولوجي	27
مؤشر الجاهزية المستقبلية	28

ترتيب السعودية في مؤشر التنافسية في محور التطور الرقمي مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2024م



Source: World Competitiveness Center, Global Competitiveness Report 2024.

الفصل الثالث
جهود المملكة العربية
السعودية لتعزيز
تنافسية الاقتصاد
الوطني

التوجهات المستقبلية للمملكة لتعزيز التنافسية الوطنية في ضوء رؤية السعودية 2030



1- فرصة مثمرة

المبادئ الرئيسية:

- التعلم من أجل العمل: ستركز المملكة على التعليم والتدريب لتزويد أبنائها بالمعارف والمهارات اللازمة. مع التركيز بشكل أساسي على مراحل التعليم المبكر وتأهيل المدرسين والقيادات التربوية وتطوير المناهج الدراسية. بالإضافة إلى العمل على تحقيق الاتساق بين مخرجات التعليم ومتطلبات العمل متناهية الصغر.
- دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة: تسعى المملكة نحو خلق فرص عمل للمواطنين من خلال دعم ريادة الأعمال وبرامج الخصخصة والاستثمار في الصناعات الجديدة، مع تشجيع شباب الأعمال على النجاح من خلال سن أنظمة ولوائح أفضل وتوفير تمويل أيسر وشراكات دولية أكثر مع وجود حصة أكبر للشركات المحلية من المشتريات والمنافسات الحكومية.
- استقطاب أفضل الكفاءات: تستهدف المملكة استثمار مواردها البشرية واستقطاب أفضل الكفاءات للعيش على أرضها، لتعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات.

المؤشرات المستهدفة للوصول إلى اقتصاد مزدهر ذو فرص مثمرة: تستهدف المملكة بحلول عام 2030م (1452هـ) تحقيق الأهداف التالية:

- تخفيض معدل البطالة من 11.6% إلى 7% .
- ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من 20% إلى 35% .
- رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22% إلى 40% .

من ضمن التزامات المملكة للحفاظ على اقتصاد مزدهر ذو فرص مثمرة:

- تعليم يسهم في دفع عجلة الاقتصاد: بحيث تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل ضمن أفضل 200 جامعة دولية بحلول عام 2030م.
- دور أكبر للمنشآت الصغيرة: بحيث يرتفع نصيبها من إجمالي التمويل بالمملكة من 5% إلى 20% بحلول عام 2030م، مع سعي الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو مراجعة النظم واللوائح وتذليل العقبات.

جهود المملكة العربية السعودية لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني

2- استثماره فاعل

المبادئ الرئيسية:

- تعظيم القدرات الاستثمارية: وذلك من خلال الاستمرار في تخصيص الأصول المملوكة للدولة، تنمية وتطوير الأدوات الاستثمارية للمملكة ومنها صندوق الاستثمارات العامة الذي تستهدف المملكة أن يكون أكبر صندوق سيادي في العالم.
- إطلاق القطاعات الواعدة: وذلك من خلال توطین قطاع الطاقة المتجددة والمعدات الصناعية، تطوير مواقع سياحية وفقاً لأعلى المعايير العالمية، تيسير إجراءات إصدار التأشيرات للزوار، تهيئة المواقع التاريخية، تعزيز الاستثمارات في الاقتصاد الرقمي، تشجيع التنقيب عن الثروات المعدنية والاستمرار في توطین قطاع النفط والغاز ومضاعفة إنتاج الغاز وإنشاء شبكة وطنية للتوسع في توزيعه، وبناء مدينة لصناعة الطاقة.
- تخصيص الخدمات الحكومية: تسعى المملكة إلى فتح الباب للاستثمار الخاص لتعزيز المنافسة والابتكار، مع تطوير المنظومة التشريعية المتعلقة بالأسواق والأعمال.

المؤشرات المستهدفة للوصول إلى اقتصاد مزدهر ذو فرص مثمرة: تستهدف المملكة بحلول عام 2030م (1452هـ) تحقيق الأهداف التالية:

- زيادة حجم الاقتصاد السعودي وانتقاله من المرتبة 19 إلى أحد المراتب الـ 15 الأولى على مستوى العالم .
- زيادة نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من 40% إلى 75%.
- زيادة قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من 600 مليار ريال إلى ما يزيد عن 7 تريليون ريال.
- من ضمن التزامات المملكة للحفاظ على اقتصاد مزدهر ذو استثمار فعال:**
- توطین الصناعات العسكرية: تستهدف المملكة توطین ما يزيد عن 50% من انفاقها العسكري بحلول عام 2030م.

تابع - جهود المملكة
العربية السعودية
لتعزيز تنافسية
الاقتصاد الوطني

3- تنافسيته جاذبة

المبادئ الرئيسية:

- تحسين بيئة الأعمال: وذلك من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تسهيل تدفق استثمارات القطاع الخاص ورفع مستوى التنافسية، تهيئة القدرات اللازمة لرفع مستوى الخدمات المقدمة.
 - إعادة تأهيل المدن الاقتصادية: من خلال التعاون مع الشركات المالكة لهذه المدن.
 - تأسيس مناطق خاصة: سيتم إنشاء مناطق خاصة بقطاعات محددة وفقاً للمزايا النسبية للمناطق المختلفة، تشمل المناطق اللوجستية والسياحية والصناعية والمالية، بحيث تتمتع بأنظمة ولوائح تجارية خاصة.
 - رفع تنافسية الطاقة: بحيث يتم توجيه الدعم الحكومي لمستحقه، وبالتالي سيتم وضع معايير واضحة للدعم.
- المؤشرات المستهدفة للوصول إلى اقتصاد مزدهر ذو فرص مثمرة: تستهدف المملكة بحلول عام 2030م (1452هـ) تحقيق الأهداف التالية:**

- الانتقال من المركز الـ 25 في مؤشر التنافسية العالمي إلى أحد المراكز العشر الأولى.
- رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من 3.8% إلى المعدل العالمي الذي يقدر بحوالي 5.7%.
- الوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من 40% إلى 65%.

من ضمن التزامات المملكة للحفاظ على اقتصاد مزدهر ذو تنافسية جاذبة:

- إعادة هيكلة مركز الملك عبد الله المالي: بحيث يتم إعادة النظر في الجدوى الاقتصادية للمركز وإعادة صياغة استراتيجيته، مما يحقق الهدف منه.
- تنمية البنية التحتية الرقمية: من خلال الاستثمار في تقنيات النطاق العريض في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية بالشراكة مع القطاع الخاص، وذلك للوصول إلى نسبة تغطية تتجاوز 90% من المنازل بالمدن ذات الكثافة السكانية العالية و66% بالمناطق الأخرى.

تابع - جهود المملكة
العربية السعودية
لتعزيز تنافسية
الاقتصاد الوطني

4- موقعه مستغل

المبادئ الرئيسية:

- إنشاء منصة لوجستية مميزة: ستعمل المملكة من خلال الشراكة مع القطاع الخاص محلياً ودولياً على استكمال بنيتها التحتية وتحسينها وربطها بمحيطها الإقليمي، بالإضافة إلى تطوير نظام جمركي ذو كفاءة عالية، وتفعيل الأنظمة واللوائح القائمة لتمكين مشغلي منظومة النقل الجوي والبحري من استثمار إمكاناتهم بالصورة المثلى.
 - التكامل الإقليمي والدولي: ستسعى المملكة على استكمال مسيرة التكامل الخليجي، وخاصة فيما يتعلق بالسوق المشتركة، توحيد السياسات الاقتصادية والقانونية والجمركية واستكمال إنشاء شبكة طرق وشبكة سكك الحديد الخليجية، بالإضافة إلى الربط مع الدول الأخرى المجاورة من خلال مشروعات البنية التحتية للربط البري مع أفريقيا عبر مصر.
 - دعم الشركات الوطنية: ستركز المملكة على ما لديها من مزايا نسبية بدلاً من المنافسة في جميع المجالات، وبالتالي ستعمل المملكة على تعزيز دور الشركات الوطنية الكبرى في مجالات النفط والبتروكيماويات والبنوك والاتصالات والصناعات الغذائية والرعاية الصحية، مع تمكين الشركات التي لديها فرص نمو واعدة، ودعم الصناعات الوطنية لتسويق خدماتها في الخارج.
- المؤشرات المستهدفة للوصول إلى اقتصاد مزدهر ذو فرص مثمرة: تستهدف المملكة بحلول عام 2030م (1452هـ) تحقيق الأهداف التالية:**

- تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية من المرتبة الـ 49 إلى المرتبة الـ 25 عالمياً والأولى إقليمياً.
- رفع نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من 16% إلى 50% على الأقل.

تابع - جهود المملكة
العربية السعودية
لتعزيز تنافسية
الاقتصاد الوطني

تابع - جهود المملكة العربية السعودية لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني

البرنامج	آليات التنفيذ
1. برنامج إعادة هيكلة الحكومة	تم إلغاء المجالس العليا في الدولة وإنشاء مجلسين أحدهما للشؤون السياسية والأمنية والآخر للشؤون الاقتصادية والتنمية، وقد ساهم ذلك في تسريع عملية وضع الاستراتيجيات وكفاءة الأداء.
2. برنامج الرؤى والتوجهات	تم اعتماد ما رفعته الأجهزة الحكومية من رؤى وتوجهات ملائمة اعتماداً على الدراسات والمقارنات المعيارية ومؤشرات قياس الأداء.
3. برنامج تحقيق التوازن المالي	من خلال مراجعة المشروعات القائمة وآلية اعتمادها وأثرها الاقتصادي، وتأسيس لجان وإدارات جديدة لمراجعة اللوائح المتعلقة بها.
4. برنامج إدارة المشروعات	تم تأسيس مكتب لإدارة المشروعات في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية والكثير من الجهات الحكومية، كما تم تأسيس مركز للإنجاز والتدخل السريع.
5. برنامج مراجعة الأنظمة	تم مراجعة بعض الأنظمة القائمة وسن أنظمة جديدة بالعام الماضي، مثل نظام الشركات ونظام المؤسسات والجمعيات الأهلية، نظام رسوم الأراضي البيضاء، وغيرها.
6. برنامج التحول الاستراتيجي لشركة أرامكو السعودية	عملت الشركة على برنامج تحولي متكامل يضعها في موقع قيادي في أكثر من مجال
7. برنامج قياس الأداء	تم اعتماد ثقافة الأداء كمبدأ للأعمال، مع الحرص على تطبيقه في تقييم جميع الجهات والمسؤولين، تم تأسيس المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة للقيام بهذه المهمة، كما تم بناء لوحات لمؤشرات قياس الأداء.
8. برنامج رأس المال البشري	سيتم تأسيس برنامج مخصص لدعم العنصر البشري بالمملكة، سيركز هذا البرنامج على قياس كفاءة رأس المال البشري في القطاع العام وتقويمها وتحليلها، والمساندة في توفير الكوادر والدراسات والاستشارات المتعلقة برأس المال البشري والمساعدة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
9. برنامج التحول الوطني	تم العمل مع الأجهزة الحكومية في ورش عمل مكثفة لتحديد الأولويات الوطنية واقتراح المبادرات لتحقيقها عبر شراكات مع القطاع الخاص بأسلوب إداري ومالي مبتكر، مع تحديد مؤشرات واضحة لقياس الأداء.
10. برنامج تعزيز حوكمة العمل الحكومي	سيتم العمل على إعادة الهيكلة للأجهزة الحكومية بشكل مرن ومستمر لإلغاء الأدوار المتكررة وتوحيد الجهود وتسهيل الإجراءات وتحديد الاختصاصات بشكل واضح. كما سيتم إنشاء مكتب للإدارة الاستراتيجية على مستوى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية للعمل على مواءمة كافة البرامج والخطط الحكومية ومنع الازدواجية أو التضارب بين السياسات والبرامج التي تطبقها الأجهزة المختلفة. كذلك سيتم تأسيس مركز دعم اتخاذ القرار في الديوان الملكي لتقديم المعلومات والبيانات اللازمة لعملية اتخاذ القرار.
11. برنامج التوسع في التخصيص	يتم تحديد القطاعات للتخصيص، مع إعداد برنامج متكامل لإنجاح هذا التوجه والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية.
12. برنامج الشراكات الاستراتيجية	تعمل المملكة مع شركائها الاقتصاديين حول العالم لبناء شراكات استراتيجية بما يتوافق مع الرؤية الوطنية.
13. برنامج إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة	تم العمل على إعادة هيكلة الصندوق وتمكينه من إدارة الأصول التي ضمت إليه سابقاً والتي ستضم إليه مستقبلاً، بحيث يكون أكبر صندوق سيادي في العالم.

الفصل الرابع
آليات مقترحة لتعزيز
أداء وتنافسية الاقتصاد
السعودي

تشجيع توطين المعرفة لدى الصناعة السعودية لزيادة قدراتها التنافسية



آليات مقترحة لتعزيز أداء وتنافسية الاقتصاد السعودي

- ❑ تحفيز المنشآت الصناعية بالمملكة على إبرام العقود التي تعمل على استيراد المعرفة ونقلها واستثمارها، فضلاً عن الاستفادة القصوى من اتفاقيات التعاون الدولي وبرامجه في نقل المعرفة وتوطينها، وتوجيه اللجان الثنائية الدولية للتركيز على نقل المعرفة.
- ❑ تشجيع المنشآت الصناعية السعودية للدخول في شراكات، أو اتفاقات شراء لمخرجات الشركات المعرفية الكبرى.
- ❑ تشجيع المنشآت السعودية على استيراد السلع والخدمات ذات المحتوى المعرفي المرتفع.
- ❑ التركيز على الصناعات الإبداعية ومنح فرص جيدة لإقامة مشاريع هادفة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ❑ تركيز المنشآت الصناعية على البحث والتطوير لما لذلك من فوائد للمنشأة، والاهتمام بعمليات إدارة المعرفة في المنشآت الصناعية لما لها من دور كبيراً ومؤثراً في رفع مؤشرات الاقتصاد المعرفي.
- ❑ تحفيز المنشآت الصناعية من قبل صناديق الدولة الاستثمارية والتمويلية، وفي هذا السياق يقترح ما يلي: -
- الاستثمار في التقنيات المحلية والعالمية والمشاركة الفعالة في تطوير ونمو تلك التقنيات في المنشآت المستدامة اقتصادياً.
- سد الفجوة التجارية التي تعترض تحول الأنشطة الصناعية إلى أنشطة قائمة على المعرفة وتحول الأنشطة القائمة على البحث والتطوير إلى مؤسسات اقتصادية محلية.
- الالتزام بأهداف ومبادئ وتطوير الخطة الوطنية للاقتصاد المعرفي (معرفة) واستراتيجية الصناعات الوطنية وذلك للوصول إلى اقتصاد متين قائم على المعرفة.
- تحديد الفرص الصناعية القائمة على التكنولوجيا حالياً والتي من شأنها أن تناسب أهداف التنمية الاقتصادية السعودية، والعمل على إيجاد قنوات وطرق لتطويرها.
- مراقبة معدلات نمو القطاعات وخاصة ذات القيم المضافة العالية ودراسة سبل تقديم محفزات لها.
- دراسة تمويل مراكز بحوث الشركات المصنعة للمنتجات الأساسية لغرض تمكين الشركات من خلال الاستمرار في توطين التقنيات ونقل المعرفة، تقديم دراسات ذات جدوى للقطاع الخاص لتعزيز الصناعات التحويلية محلياً، والاستفادة القصوى من توطين سلسلة القيمة المضافة وتطوير رأس المال البشري.

تطوير القدرات البشرية وزيادة مرونة سوق العمل

❑ تطوير البرامج التعليمية لتحقيق المزيد من الاتساق بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل.

❑ الاهتمام بتنمية وعي الشركات بدورها في إعداد برامج للتدريب الصيفي لطلبة الجامعات انطلاقاً من مفهوم المسؤولية الاجتماعية؛ مما يساعد في تنمية مهارات الطلاب وأكسابهم المهارات والخبرات اللازمة.

❑ مراجعة النظم والقواعد المنظمة لسوق العمل بالمملكة بما يحقق المزيد من التعاون في العلاقة بين العامل ورب العمل.

❑ بحث إمكانية تخفيض معدلات التوطين المستهدفة للصناعات المستهدفة تشجيع الاستثمارات الوطنية بها، وكذلك بعض الأنشطة الصناعية التي يحجم الشباب السعودي عن العمل بها.



تابع - آليات مقترحة
لتعزيز أداء وتنافسية
الاقتصاد السعودي

تبسيط عملية بداية المشروع



❑ تخفيض عدد الإجراءات اللازمة لبداية المشروعات، وتفعيل النظم الإلكترونية لتسجيل المنشآت بالمملكة على نطاق واسع؛ والذي يساهم في تخفيض الوقت والتكاليف اللازمة لبداية المشروع وتحفيز الاستثمار الصناعي، وتسهيل استثمار القطاع الخاص.

زيادة كفاءة انفاذ العقود

❑ العمل على تخفيض الفترة الزمنية اللازمة لإنفاذ العقود بما تتضمنه من إجراءات التقاضي والنظر في القضية وتنفيذ الحكم بعد صدوره.

❑ تشجيع وجود طرق بديلة لتسوية المنازعات من خلال توفير حوافز مالية للوسطاء في عملية تسوية المنازعات.

❑ زيادة كفاءة إدارة الدعاوى القضائية من خلال وضع شروط لتأجيل صدور الحكم، مع توفير النظم الإلكترونية بالمحاكم لتمكين القضاة والمحامين من النظر في الدعوى محل النزاع.



تعزيز الصادرات الصناعية للمملكة



آليات مقترحة لتعزيز أداء وتنافسية الاقتصاد السعودي

❑ إتاحة دراسات السوق وأدلة التصدير والخدمات المعلوماتية حول فرص التصدير، وإجراءات التصدير، والمزايا الجمركية في الأسواق الدولية.

❑ تنظيم المعارض الدولية والمحلية المرتبطة بالأنشطة التي تتمتع بها المملكة بميزة نسبية وفي الدول الواعدة، وتحمل المؤسسات الحكومية المعنية نسبة من تكلفة المشاركة في المعارض الدولية لتشجيع المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة على المشاركة.

❑ من الممكن للمملكة أن تستفيد من علاقاتها الاقتصادية بالدول التي تقدم لها قروض ميسرة لتنفيذ بعض المشروعات التنموية، وذلك من خلال وجود بنود بهذه الاتفاقيات تضع شروطاً بضرورة تضمين المنتج السعودي بالمشاريع الممولة بهذه القروض؛ مما يعطي فرصة أكبر للصادرات الوطنية للنفاذ للأسواق الخارجية.

❑ تخفيض الفترة الزمنية اللازمة للتصدير وعمل مسار خاص بالصادرات الصناعية في الموانئ والجمارك بالمملكة، من خلال فصل إجراءات شحن صادرات المصانع الوطنية بالموانئ عن غيرها من البضائع لضمان التسليم في الأوقات المحددة وفقاً للالتزامات التعاقدية.

❑ مراعاة تأثير سياسات توظيف العمالة على تكاليف التصنيع وتنافسية الصادرات الوطنية، وبحث إمكانية منح معدلات توظيف تفضيلية "مخفضة" للمصانع ذات الأنشطة التصديرية.

❑ تشجيع شركات الملاحة على إنشاء خطوط ملاحية منتظمة للدول المستهدفة بالتصدير لتعزيز حركة الصادرات الصناعية للمملكة.

❑ الإسراع بخطى تنفيذ مشروعات التكامل العربي وإنشاء شبكة طرق متطورة لربط المملكة بدول الجوار.

❑ استثناء القطاع الصناعي من المقابل المالي للعمالة الوافدة.

حماية الصناعة الوطنية بما لا يتعارض مع التزامات المملكة تجاه منظمة التجارة العالمية

□ تطبيق إجراءات وقائية وزيادة التعريفات الجمركية على الواردات، حسب احتياجات بعض الصناعات، إلى الحدود التي التزمت بها المملكة تجاه منظمة التجارة العالمية) من أجل توفير حماية عاجلة للشركات السعودية التي تعاني من وجود زيادة ملحوظة في الواردات.

□ استثناء بعض البنود الجمركية من أية مفاوضات تجارية مقبلة لإنشاء منطقة تجارة حرة بين المملكة أو دول المجلس مع تكتلات اقتصادية أخرى، مع العلم بأن ذلك لا يتعارض مع التزامات المملكة تجاه منظمة التجارة العالمية،

□ التشدد في تطبيق نظام المواصفات والمقاييس لتقليص الواردات من السلع رديئة الجودة.

تطوير البنية التحتية بالمدن الصناعية

□ من الضروري الاهتمام بتطوير البنية التحتية بالمدن الصناعية وتوفير خدمات الكهرباء والغاز والصرف الصحي، لزيادة جاذبيتها للاستثمار الصناعي.

تعزيز المشتريات الحكومية من المنتجات الوطنية

□ يكون ذلك من خلال وجود آلية لإلزام كافة الجهات الحكومية وشركاتها عند تنفيذ مشاريعها من خلال المنافسات والمشتريات الحكومية باستخدام المنتجات الوطنية من قبل وزارة المالية، وإعطائها الأولوية مع اشتراط نسب توطین محددة، ومنح معاملة تفضيلية للمنتجات الوطنية وخصوصاً منتجات الشركات التي تطبق قرارات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

تعزيز القدرات التمويلية للقطاع الصناعي

□ من خلال تعزيز دور صندوق التنمية الصناعية في توفير التمويل اللازم للمنشآت الصناعية، مع منح حوافز تمويلية للمنشآت الصناعية ذات الأنشطة التصديرية، وذلك من خلال توفير أدوات تمويلية تناسب المنشآت المختلفة الأحجام وبشروط وآجال ميسرة.



تابع - آليات مقترحة
لتعزيز أداء وتنافسية
الاقتصاد السعودي



دعم الروابط والعلاقات الاستراتيجية بين المنشآت الوطنية



□ وجود حوافز مالية وتمويلية للمنشآت كبيرة الحجم التي تعتمد على المنشآت الصغيرة والمتوسطة كمورد لها، مما يعزز العلاقة الاستراتيجية بين المنشآت الوطنية بالقطاع الصناعي بالمملكة ويساعد على زيادة تنافسيتها.

□ طلب تضمين المنتجات المحلية كمتطلب أساسي في عقود الشركات الكبرى بالمملكة مع الشركات العالمية التي تنفذ مشروعات كبرى، مما ينعكس بالإيجاب على المستوى الاقتصادي الكلي من حيث توفير فرص العمل والحد من الواردات وبالتالي تخفيض العجز بالميزان التجاري.

□ تسهيل وتشجيع الاستثمار في الصناعات الغذائية والمكملة لبعض المنتجات الرئيسية التي تستورد حالياً من الخارج لعدم توافرها محلياً، مما يعمل على إرساء قاعدة تمهد بعد ذلك لجذب الاستثمارات في الصناعات الأكثر تعقيداً وتوطينها محلياً.

تابع آليات مقترحة
لتعزيز أداء وتنافسية
الاقتصاد السعودي

التوصيات



التوصيات

❑ منح حوافز تمويلية للمنشآت الصناعية ذات الأنشطة التصديرية.

❑ ضرورة حماية الصناعة الوطنية بما لا يتعارض مع التزامات المملكة تجاه منظمة التجارة العالمية.

❑ دعم الروابط والعلاقات الاستراتيجية بين المنشآت الوطنية من خلال وجود حوافز مالية وتمويلية للمنشآت كبيرة الحجم التي تعتمد على المنشآت الصغيرة والمتوسطة كمورد لها.

❑ تطوير البنية التحتية بالمدن الصناعية من خلال الاهتمام بتطوير البنية التحتية بالمدن الصناعية وتوفير خدمات الكهرباء والغاز والصرف الصحي، لزيادة جاذبيتها للاستثمار الصناعي.

❑ سرعة توفير خدمات الكهرباء والغاز للمصانع بالمدن الصناعية، بحيث يكون هناك إطار زمني محدد للمدة التي يتم خلالها امداد المصانع القائمة بالمدن الصناعية بخدمات الكهرباء والغاز.

❑ طرح أراضي للتملك للمستثمرين الصناعيين بأسعار تنافسية ومزودة بالمرافق الأساسية، كحافز للاستثمار بالقطاع الصناعي في مناطق معينة أو لصناعات محددة.

❑ الحفاظ على استقرار البيئة الاقتصادية الكلية لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وجاذبيته للاستثمار.

❑ العمل على تشجيع توطين المعرفة لدى الصناعة السعودية لزيادة قدراتها التنافسية.

❑ ضرورة تخفيض الفترة الزمنية وعدد الاجراءات والتكاليف اللازمة لحصول المصانع على خدمات الكهرباء وتصاريح البناء وغيرها من المرافق، لزيادة جاذبية المملكة للاستثمار الصناعي.

❑ أهمية تطوير القدرات البشرية وزيادة مرونة سوق العمل.

❑ العمل على تبسيط عملية بداية المشروع عن طريق تخفيض عدد الاجراءات اللازمة لبداية المشروعات.

❑ اتخاذ ما يلزم من إجراءات لزيادة كفاءة انفاذ العقود: بحيث يتم تخفيض الفترة الزمنية اللازمة لإنفاذ العقود بما تتضمنه من إجراءات التقاضي والنظر في القضية وتنفيذ الحكم بعد صدوره.

❑ تعزيز الصادرات الصناعية للمملكة من خلال تخفيض الفترة الزمنية اللازمة للتصدير وعمل مسار خاص بالصادرات الصناعية في الموانئ والجمارك بالمملكة.

❑ العمل على تعزيز المشتريات الحكومية من المنتجات الوطنية: من خلال وجود آلية إلزام كافة الجهات الحكومية وشركاتها عند تنفيذ مشاريعها من خلال المنافسات والمشتريات الحكومية باستخدام المنتجات الوطنية.

مصادر البيانات

1- مصادر عربية:

1. المعهد العربي للتخطيط، "القدرة التنافسية وقياسها"، 2003.
2. المركز الاعلامي لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، "رؤية السعودية 2030".

2- مصادر أجنبية:

1. Aiginger, Karl, Susanne Bärenthaler- Sieber, and Johanna Vogel, 2013, "Competitiveness under New Perspectives", Working Paper no 44.
2. Hickman, B.G, 1992, "International Productivity and Competitiveness. Oxford: Oxford University Press".
3. World Competitiveness Center, Global Competitiveness Report 2024.



غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER

chamber.org.sa



قطاع تطوير الأعمال | مركز الاستثمار والدراسات
جميع الحقوق محفوظة ©